

١٩٨/٣٦ - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٦٥٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ،

وقد نظرت في تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته الثامنة والعشرين^(١٦٢) ومقرره ١/٨١ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١^(١٦٣) بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة ،

١ - تلاحظ مع الارتياح الانجاز الناجح لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال العقد الأول من الخدمة ، وأنه نشط في ثلاثة وتسعين بلداً ، بما في ذلك أقل البلدان نمواً ، وأن عدد المتطوعين العاملين فيه بالفعل قد بلغ ، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٠٧/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، ألف متطوع في الخدمة ، وذلك قبل الموعد المقرر؛

٢ - تحيط علماً بأششطة البرنامج في ميداني الشباب وخدمة التنمية المحلية ؛

٣ - ترى أن البرنامج أداة قيمة للتعاون التقني المتعدد الأطراف استجابة لاحتياجات البلدان النامية ، ولاسيما أقل البلدان نمواً والبلدان المستقلة حديثاً ؛

٤ - تجدد نداءها إلى الحكومات والمنظمات والافراد للمساهمة أو لزيادة المساهمات لصندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة لتمكين البرنامج من التغلب على الضائقات المالية التي تؤثر فيه ؛ وترجو من المنسق التنفيذي أن يستطلع السبل الكفيلة بتأمين موارد متزايدة وأن يقدم مقترحات بشأنها إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

١٩٩/٣٦ - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ،

والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

(١٦٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق

رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) .

(١٦٣) المرجع نفسه ، المرفق الأول .

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٠١/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ و ٨١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن اجراء استعراض شامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ بشأن طاقة جهاز الأمم المتحدة الانمائي ، و ٣٤٠٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الأبعاد الجديدة في مجال التعاون التقني ،

وقد لاحظت مع بالغ القلق النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات من أجل الأنشطة الانمائية ، المعقود في ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ،

وقد درست التقرير السنوي لسنة ١٩٨١ للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة^(١٦٤) ،

وإذ تكرر أن جزءاً كبيراً من موارد العالم المادية والبشرية مازال يحول إلى التسليح ، مما يؤثر تأثيراً ضاراً على الأمن الدولي والجهود التي تبذل لتحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، واذ تطلب إلى الحكومات أن تتخذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح الفعلي من شأنها أن تزيد من امكانيات تحويل الموارد المستخدمة حالياً في الأغراض العسكرية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما لتنمية البلدان النامية ،

١ - تحيط علماً مع التقدير بالتقرير السنوي لسنة ١٩٨١ للمدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، وتحيط علماً بما حدده المدير العام من مجالات يمكن فيها احراز مزيد من التقدم ؛

٢ - تؤكد من جديد أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تسهم اسهاماً فعالاً في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث التي توفر الاطار الذي ينبغي أن تخطط وتنفذ فيه هذه الأنشطة ؛

٣ - تعرب عن قلقها العميق لأن التبرعات الشاملة المقدمة من الحكومات والمصادر الأخرى إلى الصناديق والبرامج الداخلة في اطار مؤتمرات الأمم المتحدة لاعلان التبرعات من أجل الأنشطة الانمائية راكدة وتقتصر في كثير من الحالات عن بلوغ الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ، مما يترك أثراً

على أن تسعى إلى تقليل التكاليف الإدارية والنفقات العامة إلى أدنى حد بغرض زيادة نسبة الموارد المتاحة لتلبية احتياجات البلدان النامية من المساعدة :

١٠- تدعو جميع أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى اتخاذ التدابير الملائمة التي تؤدي إلى الاستفادة بدرجة أكبر بقدرات البلدان النامية في الحصول على المواد والمعدات على الصعيد المحلي أو الاقليمي ، وفي التدريب وفي الخدمات ، وفي تسهيل زيادة استخدام المقاولين المحليين ، والاستعانة بموظفي التدريب والموظفين التقنيين والاداريين ، مع وضع مقرر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٢٨/٨١ المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨١ في الاعتبار (١١٣) :

١١- ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين توصيات بطرق ووسائل محددة لزيادة مشاركة البلدان النامية في تنفيذ برامج ومشاريع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، واضعاً في اعتباره الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من قرار الجمعية العامة ٨١/٣٥ :

١٢- تدعو مجالس ادارة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة ، كما هو مطلوب في الفقرات ٨ و ٩ و ١١ من قرار الجمعية العامة ٨١/٣٥ ، وتدعو الأمين العام ورؤساء تلك الأجهزة والمؤسسات والهيئات إلى توفير معلومات عن الاجراءات التي اتخذتها مجالس الادارات ، وترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن تدرج تلك المعلومات ، مشفوعة بتوصياته ، في تقاريره إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين ، وترجو منه أن يأخذ في اعتباره ، عند إعداد التوصيات المطلوبة في الفقرة ١٨ من ذلك القرار ، ردود مجالس الادارة المذكورة أعلاه وتعليقات الوفود عليها في أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة :

١٣- ترحب بارساء الأمين العام عملية التشاور عملاً بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢١٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ الذي دعت فيه الجمعية إلى اجراء مشاورات مع الحكومات عن طريق المنسق المقيم ، وإلى مشاركة جميع المنظمات المعنية على الصعيد القطري ، وبعد ذلك عن طريق لجنة التنسيق الادارية ، وتطلب إلى الرؤساء التنفيذيين لأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المعنية أن تتعاون تعاوناً كاملاً في هذه العملية ، وترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره السنوي معلومات عن نتائج هذه المشاورات :

١٤- ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم في تقريره السنوي معلومات احصائية شاملة عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم

خطيرة على قدرة المنظمات المعنية على الحفاظ على مستوى برامجها التنفيذية دعماً للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية من المساعدة التساهلية المتعددة الأطراف عن طريق منظومة الأمم المتحدة :

٤ - تكرر بقوة تأكيد الحاجة إلى زيادة كبيرة وحقيقية في تدفق الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به على نحو متزايد ، وتحت ، في هذا الصدد ، جميع البلدان ، وبوجه خاص البلدان المتقدمة النمو التي لا يتناسب أداؤها الاجمالي مع قدرتها ، على أن تزيد بسرعة وبدرجة كبيرة تبرعاتها للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة من أجل التنمية :

٥ - تدعو جميع البلدان إلى ابلاغ الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بالخطوات التي اتخذتها أو التي تنوي اتخاذها استجابة لهذا القرار وغيره من القرارات الأخرى للجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، واضعة في اعتبارها الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة :

٦ - تقرر أن تقوم ، بصورة منتظمة ، باستعراض وتقييم تعبئة الموارد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، واضعة في اعتبارها الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية المعنية ، ولهذا الغرض ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة تجميعاً للمعلومات التي تقدمها الحكومات ، وفقاً للفقرة ٥ أعلاه ، وغيرها من المعلومات المناسبة ، مشفوعة بتعليقاته وتوصياته :

٧ - تعرب عن قلقها العميق لبطء التقدم المحرز في وضع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أسس مالية أكثر ثباتاً ، وتحت في هذا الصدد جميع البلدان التي يمكنها أن تبين ، وقت اعلان تبرعاتها ، تبرعاتها المحتملة لفترة من عدة سنوات ، على أن تفعل ذلك ، مع مراعاة الحاجة إلى زيادة حقيقية كبيرة في الموارد على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به على نحو متزايد :

٨ - تكرر دعوتها لمجالس ادارة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة إلى أن تقوم ، حسب الاقتضاء ، بالنظر في طرق ووسائل جديدة ومحددة لتعبئة المزيد من الموارد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به على نحو متزايد ، وترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يضع في اعتباره ، عند إعداد التقرير الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، نتائج هذه الاعتبارات :

٩ - ترحب بالفقرة ٤ من مقرر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ١٦/٨١ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ (١١٣) ، التي حث فيها المجلس المسؤول الاداري للبرنامج على تخفيض حجم الميزانية الادارية للبرنامج ، وتحت ، كبدأ توجيهي عام ، جميع مجالس ادارة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

وإذ تعيد تأكيد صحة توافق الآراء لسنة ١٩٧٠ ، على النحو الوارد في مرفق قرارها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ،

١ - تحييط علماً مع الارتياح بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته الثامنة والعشرين والمقررات الواردة فيه^(١٦٦) :

٢ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٨١ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨١ :

٣ - تؤكد أن تحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث يتطلب تجديد التأكيد على التعاون التقني وعلى زيادة الموارد المقدمة لذلك الغرض زيادة كبيرة :

٤ - تؤيد أيضاً مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٣٧/٨١ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨١^(١٦٦) بشأن تبسيط وترشيد أعمال مجلس الإدارة :

٥ - تشني على الجهود التي يبذلها المسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لزيادة تحسين نوعية وكفاءة وفعالية البرنامج ، وتشجع المسؤول الاداري على مواصلة وتكثيف تلك الجهود ، أخذاً في الاعتبار ، في جملة أمور ، الحاجة إلى تقييد الانفاق الاداري من أجل زيادة انجاز البرامج إلى أقصى حد ، وفقاً للفقرة ٤ من مقرر مجلس إدارة البرنامج ١٦/٨١ المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨١^(١٦٦) :

٦ - تعرب عن تقديرها لجميع حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي أعلنت ، في مؤتمر الأمم المتحدة لسنة ١٩٨١ لاعلان التبرعات للأنشطة الانمائية ، تبرعاتها أو عزمها على التبرع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة ١٩٨٢ ، وبوجه خاص تلك الحكومات التي دأبت على زيادة تبرعاتها للبرنامج :

٧ - تعرب عن بالغ قلقها مع ذلك لأن العجز المحتمل في اجمالي التبرعات في سنة ١٩٨٢ قد يؤثر تأثيراً ضاراً بانجاز البرامج المقترح قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بها في دورة البرمجة الثالثة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي :

٨ - تحث جميع الحكومات ، ولاسيما الحكومات التي لا تعكس تبرعاتها قدراتها على المساهمة ، على أن تجدد جهودها لتزويد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالموارد اللازمة لاقامة أساس مالي سليم لتنفيذ أنشطة البرنامج المزمع القيام بها في دورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٢-١٩٨٦ ، التي تفترض ، لغرض التخطيط المسبق ، أن يكون متوسط معدل النمو السنوي العام للموارد ١٤ في المائة على الأقل :

٩ - تكرر بقوة التأكيد على الحاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة حقيقية في تدفق الموارد إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي على أساس يمكن التنبؤ به ، على نحو متزايد ، ومستمر ومضمون ،

المتحدة ، وذلك على نفس الأساس المتبع في التقرير السنوي لسنة ١٩٨١ ، وأن يدرج ، على نحو منفصل ، في تقريره معلومات عن صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي لبرامج المساعدة الاقتصادية الخاصة وصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بتكاليف الدعم الاداري والبرنامجي وغيرها من تكاليف الدعم التي تتحملها المنظمات المشتركة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية .

الجلسة العامة ١٠٣

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١

٢٠٠/٣٦ - برنامج الأمم المتحدة الانمائي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، و ٨١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية و ٨٣/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بشأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،

وإذ تؤكد من جديد مساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الفريدة والهامة في الجهود الانمائية للبلدان النامية ،

وقد نظرت في تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي عن دورته الثامنة والعشرين^(١٦٦) ، وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٨١ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨١ بشأن تقرير مجلس الإدارة ،

وإذ يساورها القلق ازاء العجز في التبرعات بالنسبة إلى متوسط معدل النمو السنوي العام المقترض في الموارد ،

وإذ تدرك أنه يجري الآن ، مع الجهود المبذولة للحصول على تبرعات اضافية ، اتخاذ خطوات لزيادة تحسين نوعية وكفاءة وفعالية برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،

وإذ تلاحظ أن مجلس إدارة البرنامج قد قرر الحفاظ على معدل نمو سنوي متوسط عام مقترض في الموارد نسبته ١٤ في المائة على الأقل ، وذلك لأغراض التخطيط المسبق لدورة البرمجة الثالثة ، ١٩٨٦-١٩٨٢ ،

وإذ تلاحظ مع التقدير البيان الذي أدلى به المسؤول الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أمام اللجنة الثانية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١^(١٦٥) ،

(١٦٦) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ ، الملحق رقم ١١ (E/1981/61/Rev.1) ، المرفق الأول .

(١٦٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٣ ، الفقرات ١٩ إلى ٢٤ .